

دور تطبيق بعض الخدمات اللوجستية على كفاءة منظومة الدعم الغذائي في مصر

السيد محمد عطا الله، علاء فكرى هلال، طارق حسن شطا

قسم العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية- كلية الزراعة- جامعة دمياط

Corresponding author E-mail*: tarekhassanshata@du.edu.eg



الملخص

تُعَدُّ منظومة الدعم الغذائي المصري إحدى ركائز السياسات الرامية لضمان الأمن الغذائي للفئات محدودة الدخل، والتي مازالت تواجه تحديات انخفاض كفاءتها اللوجستية في مجالات التخزين، والتعبئة، والتوزيع، ويهدف البحث لقياس دور تطبيق الخدمات اللوجستية على كفاءة أداء المنظومة التموينية. واعتمد على اختبارات Reliability Analysis، باستخدام Alpha Cronbach، لقياس الاتساق الداخلي، وطريقة Split-half، ومقياس Guttman، Spearman-Brown، Correlation Factor Person، reliability Multiply Regression، scale، ومعامل تضخم التباين (VIF)، وكذا Factor Analysis لتفسير معاملات الارتباط، واعتمد على بيانات ميدانية لعينة عشوائية بسيطة، وبيانات ثانوية، وكانت أهم النتائج: (1) بلغ متوسط الدعم الغذائي نحو 15.21 مليار جنيه للفترة (2003/02-2013/12)، يمثل 24.11% من الدعم الكلي، بمعامل اختلاف 55.84%، ارتفع لنحو 70.19 مليار جنيه بعد تطبيق التحول الرقمي للفترة (2014/13-2024/23)، يمثل 22.9% من الدعم، ومعامل اختلاف 42.50%، مما يعكس استقراراً لهيكل الإنفاق وفعالية التحول الرقمي في إدارة الدعم لتطبيق المنظومة. (2) التحول الرقمي لمنظومة الدعم الغذائي ذو أثر في رفع كفاءة إدارة البيانات وتعزيز العدالة المكانية والاجتماعية لوصول الدعم، وبيّنت نتائج تحليل الانحدار المتعدد دلالة النموذج الإحصائية وارتفاع قدرته التفسيرية، حيث بلغ معامل التحديد المعدل ($R^2 = 0.98$)، بما يشير إلى أن الخدمات اللوجستية تفسّر 98% من التغير في كفاءة منظومة الدعم الغذائي. كما اتضح أن جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير إيجابي دال إحصائيًا، وكانت أكثرها تأثيراً وضوح العلامة التجارية وجودة السلع وتجارها مع السوق الحر، وتطوير أنظمة التعبئة والتخزين وتحسين جودة الخدمة. حيث أوضح إمكانية تفسير 79.38% من التباين في الممارسات اللوجستية عبر خمسة عوامل رئيسية شملت: جودة السلع ورضا المواطن، إدارة الوقت، التحول الرقمي وعدالة التوزيع، كفاءة الخدمات التسويقية، وجودة وسلامة المنتجات الغذائية. وتعكس هذه العوامل أهمية تكامل جودة التشغيل والعدالة في التوزيع والتنظيم الإداري والمراقبة المستمرة في تحسين كفاءة منظومة الدعم الغذائي واستدامتها..

الكلمات المفتاحية: منظومة الدعم الغذائي، الخدمات اللوجستية، دعم السلع التموينية، التحول الرقمي، منظومة التموين - التحليل العاملي.

مقدمة:

يعتبر الدعم الغذائي أحد مكونات شبكة الضمان الاجتماعي التي تقوم الدولة بتوفيرها لفئات محدودي الدخل لتخفيف العبء حيث تقوم الدولة بتوفير السلع الأساسية بأسعار منخفضة من خلال برامج الدعم للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المصري ومواجهة الزيادة السكانية مما ادي لارتفاع تكلفة برنامج الدعم الغذائي وبالتالي ارتفاع تكلفة الدعم الحكومي، كما يعد نظام الدعم من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات لمعالجة الاختلالات الهيكلية في كل من العملية الإنتاجية وتوزيع الدخل بين فئات المجتمع بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوت الطبقي

وقد بدأت مصر تطبيق سياسة الدعم عام 1945، حيث حُصِّنَ نحو 2 مليون جنيه من الموازنة العامة لتغطية احتياجات المواطنين الأساسية من السلع التموينية، (وزارة التموين والتجارة الداخلية، 2023) في إطار مساندة الفئات محدودة الدخل وضمان حصولها على متطلباتها الضرورية. ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، شهدت منظومة الدعم الغذائي توسعاً مستمراً لتصبح أحد الركائز الرئيسية للسياسة الاجتماعية، حتى بلغت مخصصاتها نحو 30% من إجمالي الإنفاق العام في موازنة 2025/2024، (وزارة المالية، 2023). مما يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المنظومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مصر. ورغم ما حققته منظومة الدعم من دور فعال في تدعيم الأمن الغذائي والحد من التفاوت الاجتماعي، فإن ارتفاع تكلفتها المالية يمثل عبئاً متزايداً على الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي انعكس على قدرة

الحكومة في تمويل القطاعات التنموية الحيوية. كما أن السياسات الزراعية القائمة لم تتمكن من بلوغ مستويات الاكتفاء الذاتي المطلوبة من السلع الاستراتيجية؛ حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح نحو 46%، والسكر نحو 87%، والزيت النباتية نحو 18% (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2024).

كما تسعى مصر لتطوير بنية الخدمات اللوجستية من أجل رفع كفاءة تخزين وتداول المواد الغذائية وتطبيق التقنيات الرقمية لضبط مراحل التوزيع من المنتج للمستهلك وتقليل الفاقد ومن ثم زيادة الكفاءة، حيث يعد الدور الحيوي للخدمات اللوجستية أحد أهم مكونات كفاءة منظومة الدعم الغذائي، حيث تمثل عمليات النقل والتخزين والتعبئة، والتوزيع، والرقابة على الجودة محور الاتصال بين مراحل الإنتاج والاستهلاك، وتسهم في تقليل الفاقد وتحقيق الانسيابية والعدالة في توزيع السلع التموينية. ومن ثم، فتطوير الأداء اللوجستي لا يعد مجرد تحسين فني، بل يمثل مدخلاً استراتيجياً لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية في آن واحد..

مشكلة البحث:

تُعَدُّ منظومة الدعم الغذائي في مصر إحدى ركائز السياسات الاجتماعية الرامية لتحقيق عدالة توزيع السلع التموينية وضمان الأمن الغذائي للفئات محدودة الدخل. غير أنه على الرغم من أهميتها، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات متزايدة ترتبط بانخفاض كفاءتها التشغيلية، نتيجة قصور بعض مكوناتها اللوجستية في مجالات النقل، والتخزين، والتعبئة، والتوزيع، ما انعكس على ارتفاع معدلات الفاقد، وتباين جودة السلع، وضعف انتظام تدفقها للمستفيدين.

استخدام اختبار (The Kaiser-Meyer-Olkin test (KMO).
للحكم على مدى كفاية حجم العينة حيث تتراوح قيمته:

$$0 < KMO < 1$$

وكلما اقتربت من الواحد الصحيح دل على زيادة صدق
Reliability العوامل، واختبار Bartlett's Test لتقييم
ما إذا كانت مصفوفة الارتباط Correlation Matrix التي تحتوي
على البيانات متعددة الأبعاد متجانسة أم غير متجانسة من خلال
اختبار χ^2 ، ومن ثم استخدام Factor Analysis بطريقة المكونات
الأساسية بعد التدوير (فاريمالكس) (PCA) وهي تقنية تستخدم لتقليل
الأبعاد واستخراج المعلومات الرئيسية من مجموعة كبيرة من
المتغيرات. حيث تقوم PCA بتحويل مجموعة المتغيرات الأصلية
إلى مجموعة جديدة من المتغيرات (المكونات الرئيسية) تمثل أكبر
مجموعة ممكنة من التباين في البيانات. مما يساعد في فهم العلاقات
بين المتغيرات وتفسيرها من خلال تدوير هذه المكونات بحيث تكون
أكثر تفسيراً.

مصادر البيانات:

لتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على بيانات ميدانية
جُمعت من خلال عينة عشوائية بسيطة من 400 مواطن من إجمالي
المستفيدين من الدعم الغذائي على مستوي المحافظة، وذلك باستخدام
طريقة المقابلة الشخصية، واشتملت استمارة الدراسة على ثلاث
محاور رئيسية تضم (20) فقرة موزعة كالتالي: المحور الأول:
التعبئة والتغليف ويشتمل على (4) فقرات، والمحور الثاني: التنظيم
والوقت ويضم (7) فقرات، أما المحور الثالث: الجودة والقدرة
التنافسية ويتكون من (9) فقرات. وقد تم إعداد هذه الفقرات بما
يتناسب مع أهداف الدراسة ومحاورها الأساسية، كما تم دعم
البيانات الميدانية ببيانات ثانوية منشورة وغير منشورة صادرة عن
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة المالية، وزارة
الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة التموين والتجارة الداخلية،
فضلاً عن البيانات المستقاة من شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية
(الإنترنت)

النتائج البحثية ومناقشتها:

أولاً: دور الخدمات اللوجستية في تطوير منظومة الدعم
الغذائي المصري

تمثل منظومة الدعم الغذائي في مصر إحدى الأدوات
الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيراً في حماية الأمن الغذائي
وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تستهدف توفير السلع الاستراتيجية
بأسعار مدعومة للفئات محدودة الدخل. وتعد الخدمات اللوجستية
متغيّراً محورياً يحدد درجة كفاءة منظومة الدعم الغذائي وقدرتها
على تحقيق أهدافها كونها أحد ركائز ضمان استدامة منظومة الدعم
الغذائي، إذ تساهم في تحقيق التدفق السلس للسلع التموينية من
مصادر الإنتاج لمناطق التوزيع ومن ثم مستحقي الدعم بتكلفة
اقتصادية وجودة مناسبة، وبما يعزز الأمن الغذائي ويحد من الفاقد
في الموارد، فاللوجستيات لا تختص فقط بعمليات النقل والتوزيع،
بل تشكل بذية معرفية وإدارية تضمن توازن تدفقات السلع
والمعلومات والموارد المالية عبر سلسلة إمداد الغذاء، وتتجلى
العلاقة الارتباطية في أن أي قصور لوجستي — كتأخر النقل، أو
ضعف كفاءة التخزين، أو غياب التتبع الرقمي يؤدي مباشرة لارتفاع
نسب الفاقد، ومن ثم تضارب بيانات المخزون، وتفاوت الإتاحة
المكانية للسلع، وتدهور جودة المنتجات التموينية؛ وبالتالي تراجع
جودى الدعم الحكومي وكذا ارتفاع العبء المالي. الأمر الذي يحفز
من أن تعزيز القدرات اللوجستية يساهم في رفع كفاءة الدعم من
خلال خفض تكاليف التشغيل، وضمان وصول السلع بجودة مناسبة
للمستفيدين في الوقت والمكان المحدد، وتقليل التسرب وتعظيم أثر
الدعم على الأمن الغذائي.

أبعاد تعزيز القدرات اللوجستية في كفاءة تخصيص الدعم الغذائي:

في هذا الاطار سنتناول أبعاد تعزيز القدرات اللوجستية في
كفاءة تخصيص الدعم الغذائي من خلال التخطيط والتوريد، النقل
والتوزيع، التخزين وإدارة المخزون، إدارة الجودة والرقمنة، وفي
ما يلي استعراضاً لكل منها:

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في مخصصات الدعم،
البالغة نحو 30% من إجمالي الإنفاق العام في موازنة الدولة لعام
2024/2025، (وزارة المالية، 2024) فإن مردود هذه النفقات لم
يحقق التحسن المنشود في جودة وكفاءة المنظومة التموينية كما
أشارت تقارير وزارة التموين والتجارة الداخلية إلى استمرار
التحديات المرتبطة بالبنية التحتية اللوجستية ونقص التنسيق بين
جهات التوريد والتوزيع، الأمر الذي يحد من فاعلية منظومة الدعم
في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية (وزارة التموين والتجارة
الداخلية، 2023)

وفي ضوء ذلك نتحدد مشكلة البحث في تحليل أثر بعض
الخدمات اللوجستية على كفاءة منظومة الدعم الغذائي في مصر، من
خلال دراسة محاور رئيسية متمثلة في التعبئة والتغليف، التنظيم
الزمني، الجودة المؤسسية، بهدف تحديد مدى إسهامها في تحسين
الأداء التشغيلي والارتفاع بمستوى الخدمة التموينية المقدمة
للمواطنين.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى قياس دور تطبيق بعض الخدمات
اللوجستية على كفاءة أداء المنظومة التموينية ورضا المواطنين
المستفيدين. من خلال مجموعة أهداف فرعية، تتمثل فيما يلي:

1. الإطار النظري لدور الخدمات اللوجستية في تطوير منظومة
الدعم الغذائي، وأبعاد تعزيز القدرات اللوجستية لكفاءة
تخصيص دعم الغذاء
2. التعرف على دور التحول الرقمي لتطور وضع منظومة الدعم
الغذائي في مصر
3. دور بعض الخدمات اللوجستية على كفاءة أداء منظومة الدعم
الغذائي
4. التحليل الوصفي لمدى الالتزام بتطبيق الخدمات اللوجستية في
منظومة الدعم الغذائي من وجهة نظر المواطنين
5. التقدير القياسي لأثر تطبيق الخدمات اللوجستية على كفاءة
منظومة الدعم الغذائي
6. التحليل العاملي لممارسات أداء الخدمات اللوجستية في
منظومة الدعم الغذائي

الطريقة البحثية:

اعتمد البحث على اعتبارات المنطق الاقتصادي في
الاستدلال، مستعيناً ببعض الأساليب الإحصائية والقياسية، حيث تم
الاستعانة باختبارات الثبات (المصادقية) Reliability Analysis،
ومن أهمها تقدير الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha
Cronbach، لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور، وطريقة
التجزئة النصفية Split-half reliability فإذا كان الارتباط عالياً
بين النصفين فإن ذلك يشير إلى تماسك داخلي قوي وموثوقية عالية
لأداء القياس، في حين يشير الترابط المنخفض أن العناصر أو الأسئلة
قد لا تقيس نفس البنية بشكل ثابت على الرغم من أن الموثوقية
المقسمة إلى نصف هي أسلوب مبسط إلا أنها تمتلك قيوداً يمكن أن
يتأثر معامل الترابط بطول الاختبار، حيث تميل الاختبارات القصيرة
أن يكون لديها معاملات موثوقية أقل بسبب عدد العناصر الأقل في
كل نصف، علاوة على ذلك يمكن أن تؤثر التقلبات العشوائية على
درجة الموثوقية وللتغلب على هذه القيود تم استخدام معامل ألفا
كرونباخ Cronbach's alpha الذي يأخذ في الاعتبار جميع
التركيبات الممكنة للمقارنات بين النصفين، كما تم استخدام معامل
الارتباط Correlation Factor لكل من Person-Spearman،
Guttman، Brown، كما تم استخدام مقياس Likert's three-
scale لقياس الإجابة على فقرات محاور الدراسة، كما تم الاستعانة
بمعادلات الانحدار البسيط والمتعدد Simple and Multiply
Regression، ومعامل تضخم التباين Variance Inflation
(Factor (VIF لبيان مدى وجود ارتباط خطي بين الفقرات.

كما تم استخدام التحليل العاملي Factor Analysis كوسيلة
لتفسير معاملات الارتباط التي لها دلالة إحصائية بين مختلف
المتغيرات، بهدف استكشاف العلاقات الداخلية بين المتغيرات لبيان
إمكانية جمع تلك المتغيرات في عدد صغير من العوامل، حيث

تطور الدعم الغذائي قبل وبعد تطبيق منظومة التحول الرقمي
بلغ متوسط الدعم الغذائي في مصر قبل تطبيق منظومة التحول الرقمي نحو 15.21 مليار جنيه خلال الفترة (2003/2002 – 2012/2013م)، يمثل نحو 24.11% من الدعم الكلي، وبانحراف معياري بلغ نحو 8.5 مليار جنيه، وبمعامل اختلاف بلغ 55.84%، بينما ارتفع لنحو 70.19 مليار جنيه بعد تطبيق منظومة التحول الرقمي خلال الفترة (2014/2013 – 2024/2023م)، يمثل نحو 22.9% من متوسط الدعم الكلي، بانحراف معياري بلغ نحو 29.83 مليار جنيه، ومعامل اختلاف بلغ نحو 42.50%،

وهو ما يعكس تذبذب مستويات الدعم قبل تطبيق منظومة التحول الرقمي نتيجة غياب نظم الرقابة الدقيقة وضعف التنسيق المؤسسي، بينما عكس استقراراً نسبياً أفضل في هيكل الإنفاق وفاعلية التحول الرقمي في ضبط وإدارة موارد الدعم، بعد تطبيق منظومة التحول الرقمي، حيث ساهمت الأنظمة الإلكترونية في إحكام السيطرة على قواعد بيانات المستفيدين وتقليل التلاعب في صرف المقررات التموينية.

تطور دعم السلع التموينية قبل وبعد تطبيق منظومة التحول الرقمي
بلغ متوسط دعم السلع التموينية في مصر قبل تطبيق منظومة التحول الرقمي نحو 4.52 مليار جنيه، يمثل نحو 6.41% من الدعم الكلي، ونحو 26.58% من الدعم الغذائي، وبانحراف معياري بلغ نحو 3.44 مليار جنيه، وبمعامل اختلاف بلغ 76.21%، بينما ارتفع لنحو 30.01 مليار جنيه بعد تطبيق منظومة التحول الرقمي، يمثل نحو 9.33% من متوسط الدعم الكلي، ونحو 41.66% من الدعم الغذائي، وبانحراف معياري بلغ نحو 13.58 مليار جنيه، ومعامل اختلاف نحو 45.26%

وهو ما يعكس استقراراً نسبياً أفضل في هيكل دعم السلع التموينية وفاعلية التحول الرقمي في إدارة موارد الدعم، بعد تطبيق منظومة التحول الرقمي.

تطور دعم الخبز قبل وبعد تطبيق منظومة التحول الرقمي
بلغ متوسط دعم الخبز في مصر قبل تطبيق منظومة التحول الرقمي نحو 10.02 مليار جنيه، يمثل نحو 16.28% من الدعم الكلي، ونحو 67.51% من الدعم الغذائي، وبانحراف معياري بلغ نحو 5.17 مليار جنيه، وبمعامل اختلاف بلغ نحو 51.56%، بينما ارتفع لنحو 39.77 مليار جنيه بعد تطبيق منظومة التحول الرقمي، يمثل نحو 12.77% من متوسط الدعم الكلي، ونحو 57.03% من الدعم الغذائي، وبانحراف معياري بلغ نحو 17.80 مليار جنيه، ومعامل اختلاف نحو 44.75%

وهو ما يعكس استقراراً نسبياً أفضل في دعم الخبز وفاعلية منظومة التحول الرقمي في إدارة موارد الدعم، بعد تطبيق منظومة. ثالثاً: دور التحول الرقمي في تطور عدد بطاقات التموين والمستفيدين من منظومة الدعم على مستوى الجمهورية.

بدراسة تطور عدد بطاقات التموين والمستفيدين في مناطق الجمهورية (حضر – وجه بحري – وجه قبلي – محافظات الحدودية – محافظة دمياط)، والذي يعكس أثر التحول الرقمي على تحسين دقة قواعد البيانات وعدالة التوزيع، حيث يتضح من بيانات جدول رقم (2)، ما يلي:

علي مستوي الحضر:

ارتفع عدد المستفيدين من منظومة الدعم الغذائي من نحو 7.2 مليون فرد عام 2004/2003 لنحو 11.2 مليون فرد عام 2014/2013، ثم لنحو 12.0 مليون فرد عام 2017/2016، بينما انخفض نسبياً لنحو 10.65 مليون فرد عام 2024/2023 نتيجة عمليات تنقية البطاقات التموينية. كما ارتفع عدد بطاقات التموين من 1.9 مليون بطاقة لنحو 4.0 مليون بطاقة خلال نفس الفترة، وانخفاض متوسط عدد الأفراد في البطاقة من نحو 3.79 لنحو 2.66 فرد/بطاقة، مما يشير لدقة أعلى في استهداف المستفيدين الفعليين.

1. **التخطيط اللوجستي وكفاءة تخصيص الدعم الغذائي:** يُعد التخطيط نقطة انطلاق لضمان التوازن بين العرض والطلب الفعلي على السلع التموينية، خاصة مع تفاوت الكثافة السكانية ومستويات الاستهلاك بين محافظات الجمهورية. وتُسهّم طرق التنبؤ الكمي وتحليل البيانات الرقمية للبطاقات التموينية في تحسين تحديد الكميات المستهدفة بشكل دقيق، مما يقلل من الفاقد الناتج عن زيادة التوريد أو الضغط الناتج عن نقص الإمدادات، كما يدعم التخطيط المرن قدرة الدولة على مواجهة التقلبات العالمية في أسعار الغذاء أو اضطرابات سلاسل الإمداد الدولية.

2. **النقل والتوزيع آلية لضمان العدالة المكانية في إتاحة دعم الغذاء:** تُمثّل شبكة النقل الوسيط الأهم في ضمان وصول السلع التموينية والخبز للمستفيدين، كون ارتفاع زمن النقل أو تعرّض السلع لظروف بيئية غير ملائمة يؤدي لتدهور الجودة وزيادة نسبة الفاقد وبالتالي ارتفاع التكلفة. لذا فإن تطوير أسطول النقل (حكومي، خاص) المتعاون مع منظومة الدعم التمويني، إلى جانب استخدام نظم تتبع حركة الشحنات، يُقلّل من مشكلات ندرة السلع في بعض المناطق ويُعزّز تكافؤ فرص حصول جميع المواطنين على الدعم.

3. **التخزين وإدارة المخزون وتخفيض الفاقد الاقتصادي والغذائي:** تُعدّ سعات التخزين عنصراً محورياً في سلاسل إمداد التموين، خاصة للسلع الرئيسية كالحبوب والزيوت، لأن الاعتماد على مخازن مطوّرة مجهزة بوسائل حفظ ومكافحة حديثة ومتطورة يُحسّن من سلامة وجودة الغذاء، كما يقلل من نسب التلف أو الفاقد التي كانت تستنزف موارد ضخمة من موازنة الدعم، كما يسهم تطبيق تقنيات إدارة المخزون الحديثة مثل (First-In, First-Out (FIFO وأنظمة التتبع الذكية لضبط كميات الصرف وتجنّب فقد السلع بسبب انتهاء الصلاحية.

4. **إدارة الجودة وسلامة الغذاء كضمان لفاعلية سياسة الدعم:** تتحقّق القيمة الحقيقية للدعم الغذائي عندما تصل السلع بجودة عالية وصالحة للاستهلاك، كما تكمن أهمية التكامل بين الرقابة اللوجستية واشترطات السلامة الصحية لضمان مطابقة السلع المورّدة للمواصفات والمعايير المتعارف عليها. كما تُمكن الرقابة الدورية على المخازن ومخازن التموين من منع تسرب سلع رديئة للمستفيدين، مما يحقق حماية وسلامة صحية وكذا يُحافظ على الثقة المجتمعية لمنظومة دعم الغذاء.

5- **التحول الرقمي أداة لرفع كفاءة الخدمات اللوجستية لدعم الغذاء:** لقد أسهمت التكنولوجيا الرقمية في زيادة الشفافية عبر تتبع عمليات الصرف والتحقّق من بيانات المستحقين وتقييم أداء منافذ التموين، وتُعدّ بطاقات منظومة التموين والخبز الرقمية نموذجاً واقعياً لتحسين المراقبة اللوجستية وتقليل التسرب والفساد الإداري، كما أنها وفّرت قواعد بيانات دقيقة لدعم اتخاذ القرار، مما يربط اللوجستيات مباشرة بتحسين الحوكمة والإنفاق العام.

ثانياً: التعرف علي تطور الوضع الحالي لمنظومة الدعم الغذائي في مصر قبل وبعد تطبيق منظومة التحول الرقمي

يُعدّ الدعم الغذائي أحد أهم ركائز السياسة الاجتماعية والاقتصادية في مصر، إذ يستهدف تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين وضمان العدالة في توزيع السلع التموينية الأساسية. ومع التوجه نحو التحول الرقمي، سعت الدولة لتطوير منظومة الدعم الغذائي بما يضمن كفاءة التوزيع وتقليل الفاقد وتحقيق مزيد من الشفافية.

ويتضح من بيانات جدول رقم (1)، ما يلي:

جدول رقم (1) تطور الأهمية النسبية لهيكل الدعم الكلي والغذائي خلال الفترة 2002/2003-2024/2023م

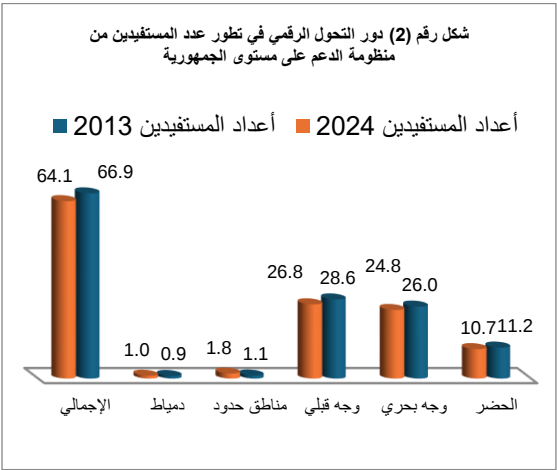
الفترة	المؤشر	إجمالي الدعم (مليار جنيه)	إجمالي الدعم الغذائي		دعم السلع التموينية			دعم الخبز	
			(مليار جنيه)	%	(مليار جنيه)	من إجمالي الدعم %	من الدعم الغذائي %	(مليار جنيه)	من إجمالي الدعم %
الفترة الأولى 2002/2003- 2012/2013	المتوسط	78.15	15.21	24.11	4.52	6.41	26.58	10.02	16.28
	انحراف معياري	54.13	8.50	19.62	3.44	5.08	8.41	5.17	14.67
	معامل الاختلاف %	69.27	55.84	81.37	76.21	79.26	31.65	51.56	90.14
الفترة الثانية 2013/2014- 2023/2024	المتوسط	288.56	70.19	22.39	30.01	9.33	41.66	39.77	12.77
	الانحراف المعياري	55.11	29.83	6.55	13.58	3.26	5.70	17.80	3.94
	معامل الاختلاف %	19.10	42.50	29.25	45.26	34.96	13.69	44.75	30.83

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

1- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة، القاهرة، أعداد متفرقة.
جدول (2) تطور أعداد بطاقات التموين والمستفيدين من منظومة الدعم على مناطق الجمهورية خلال الفترة 2004/2003-2024/2023.

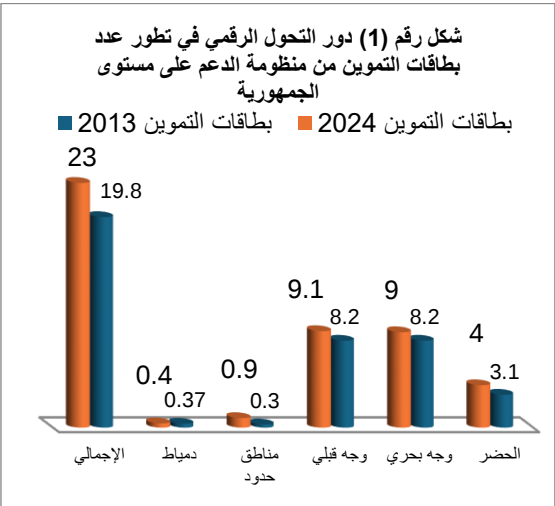
المحافظات	2004/2003						2014/2013						2017/2016						2024/2023																							
	بطاقات التموين			عدد المستفيدين			بطاقات التموين			عدد المستفيدين			بطاقات التموين			عدد المستفيدين			بطاقات التموين			عدد المستفيدين																				
	(مليون)	%	فرد/ بطاقة	(مليون)	%	فرد/ بطاقة	(مليون)	%	فرد/ بطاقة	(مليون)	%	فرد/ بطاقة	(مليون)	%	فرد/ بطاقة	(مليون)	%	فرد/ بطاقة	(مليون)	%	فرد/ بطاقة	(مليون)	%	فرد/ بطاقة																		
الحضر	1.9	18.45	7.2	18.27	3.1	3.79	15.66	11.2	16.74	3.61	16.74	11.2	17.79	12.0	17.42	3.24	4	17.39	10.65	16.62	2.66	16.62	10.65																			
وجه بحري	4.2	40.78	15.8	40.10	3.76	8.2	41.41	26	38.86	3.17	38.86	26	40.38	26.6	38.61	3.17	9	39.13	24.79	38.67	2.75	38.67	24.79																			
وجه قبلي	4.1	39.81	16	40.61	3.90	8.2	41.41	28.6	42.75	3.49	42.75	28.6	39.90	29.0	42.09	3.49	9.1	39.56	26.83	41.86	2.95	41.86	26.83																			
مناطق حدود	0.1	0.97	0.4	1.02	4.00	0.3	1.52	1.1	1.64	3.67	1.64	1.1	1.92	1.3	1.89	3.25	0.9	3.92	1.83	2.85	2.03	2.85	1.83																			
دمياط	0.19	1.84	0.57	1.45	3.00	0.37	1.87	0.94	2.54	1.41	0.94	2.54	0.38	0.96	1.39	2.53	0.40	1.73	1.03	1.60	2.58	1.60	1.03																			
الإجمالي	10.3	100.0	39.4	100.0	3.83	19.8	100.0	66.9	3.38	100.0	66.9	3.38	20.8	68.9	100.0	3.31	23	100.0	64.10	100.0	2.79	100.0	64.10																			
	معدل التغير						92.23						69.80						101.94						123.30						62.69						27.15-					

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة التموين والتجارة الداخلية: الإدارة العامة لتوزيع السلع الغذائية وشئون البطاقات، قطاع الرقابة والتوزيع، القاهرة، بيانات غير منشور



علي مستوى الوجه القبلي:

ارتفع عدد المستفيدين من نحو 16 مليون فرد عام 2004/2003 لنحو 29 مليون فرد عام 2017/2016، ثم انخفض لنحو 26.83 مليون فرد عام 2024/2023. كما زادت البطاقات من 4.1 مليون لنحو 9.1 مليون بطاقة، بانخفاض المتوسط من 3.9 لنحو 2.95 مستفيداً/بطاقة، ما يعني اتساع نطاق التغطية وتحسين الاستهداف.



علي مستوى الوجه البحري:

ارتفع عدد المستفيدين من 15.8 مليون فرد عام 2004/2003 لنحو 26.6 مليون فرد عام 2017/2016، قبل أن ينخفض إلى 24.79 مليون فرد عام 2024/2023، نتيجة تنقية البيانات. كما ارتفع عدد البطاقات من نحو 4.2 ملايين لنحو 9 مليون بطاقة، بانخفاض في متوسط أفراد البطاقة من نحو 3.76 لنحو 2.75 فرداً/بطاقة.

وقد جاءت الفقرة (X12) السلعة التالفة أو غير المطابقة يمكن استبدالها بسهولة" في المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ (978) ومتوسط حسابي (2.44) وتصنيف "مطبقة"، بما يدل على فعالية الإجراءات المرتبطة بحماية حقوق المستفيدين. تلتها الفقرتان (X10) و (X16) في المرتبة الثانية بوزن نسبي (975) ضمن فئة "مطبقة"، بما يعكس اهتمام المنظومة بتحسين جودة الخدمة المقدمة وتيسر حصول المواطن عليها دون تمييز. كذلك جاءت مجموعة من الفقرات مثل (X2)، (X5)، (X11)، (X13)، (X17) بترتيب ثالث بوزن نسبي (974)، مما يشير إلى التزام جيد بجودة الصرف وتوحيد مستوى الخدمة وتحقيق درجة مقبولة من رضا المواطن.

وفي المقابل، سجلت الفقرة (X19) المتابعة الدورية للتأكد من جودة السلع التموينية وسلامتها" أدنى وزن نسبي (776) ضمن فئة "محاييد"، تليها الفقرات (X1)، (X7)، (X6)، (X18) بوزن نسبي (793-807)، بما يكشف عن قصور نسبي في ممارسات الرقابة والمتابعة المستمرة وسلامة السلع وحداية الخدمة، الأمر الذي يتطلب تدخلاً إدارياً وفنياً لتعزيز الدور الرقابي ورفع جودة السلع قبل وصولها للمستفيد.

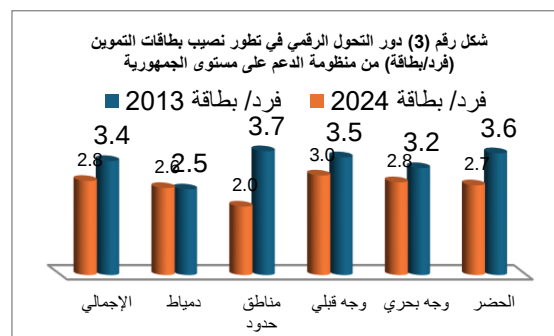
كما تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من الفقرات جاءت ضمن فئة "مطبقة" بما يعكس تحسناً ملحوظاً في بعض جوانب الخدمات اللوجستية، مقابل استمرار الحاجة إلى تطوير ممارسات أخرى مرتبطة بالبنية التقنية، ورفع كفاءة التعبئة والتخزين وإدارة الجودة، بما يدعم استدامة الأداء ورفع مستوى رضا المواطنين عن الخدمة. وقد دعمت مؤشرات الثبات والصدق مصداقية هذه النتائج؛ حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.790)، وجاءت معاملات الارتباط (سبيرمان وجتمان) دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وقد بلغت قيمة F (34.986) وهي أكبر من مثلثها الجدولي عند مستوى معنوية 0.01، مما يؤكد موثوقية الأداة وارتباط جودة الخدمات اللوجستية بشكل مباشر وفعل بكفاءة منظومة الدعم الغذائي. وبناءً على ما سبق، يتضح أن تعزيز الجوانب الفنية والتنظيمية للخدمات اللوجستية، ولا سيما المتابعة الميدانية وتطوير البنية التحتية وتطبيق معايير موحدة للجودة، يمثل مدخلاً أساسياً لتحقيق العدالة والشفافية والرضا المجتمعي، ويدعم توجهات الدولة نحو تحسين منظومة الدعم الغذائي في محافظة دمياط بصورة مستدامة. ثانياً: التقدير القياسي لأثر تطبيق الخدمات اللوجستية على كفاءة منظومة الدعم الغذائي

لوقوف على مدى تأثير تطبيق الخدمات اللوجستية على كفاءة منظومة الدعم الغذائي، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد. وقد أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة، حيث تراوح معامل تضخم التباين (VIF) بين (1.16 - 4.07)، وهي جميعها أقل بكثير من القيمة الحرجة المقبولة إحصائياً، مما يؤكد صلاحية النموذج وموثوقية نتائج التقدير.

كما ثبتت معنوية النموذج الإحصائية بصورة قوية، إذ بلغت قيمة F (1257.88) = وهي قيمة دالة عند مستوى (0.01)، إلى جانب وصول معامل التحديد المعدل ($R^2 = 0.98$)، بما يعني أن ممارسات الخدمات اللوجستية تفسّر نحو (98%) من التغير في كفاءة أداء منظومة الدعم الغذائي، وهو مستوى تفسير مرتفع يعكس قوة التنبؤ للنموذج.

وتشير معاملات التأثير النسبي (B) إلى أن جميع فقرات الخدمات اللوجستية تمارس أثراً إيجابياً ومباشراً في كفاءة المنظومة بدرجات معنوية عالية (t) دالة عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت قيم معاملات التأثير بين (0.037 - 0.080)، مما يعكس الدور الحيوي الذي تؤديه هذه الممارسات في رفع كفاءة الأداء التمويني.

وقد جاءت الفقرة (X18) وضوح العلامة التجارية للسلع التموينية وتمثلها مع السوق الحر" كأعلى المتغيرات تأثيراً بقيمة (B = 0.080)، تلتها الفقرة (X15) المتعلقة بتقارب جودة السلع المدعمة مع جودة السلع بالأسواق بقيمة (0.057)، ثم الفقرة (X11) الخاصة بتوافر الخدمة بجودة مناسبة في الوقت الملائم بقيمة (0.049)، تليها الفقرات (X4)، (X5)، (X16) بقيم تأثير موجبة مهمة. ويؤكد ذلك أن جودة السلع، وتطوير أنظمة التعبئة والتخزين، والالتزام بتقديم الخدمة



على مستوى المحافظات الحدودية:

ارتفع عدد المستفيدين من 0.4 مليون فرد لنحو 1.83 مليون فرد خلال نفس الفترة، وارتفعت البطاقات من 0.1 لنحو 0.9 مليون بطاقة، مما يعكس اهتمام الدولة بتوسيع مظلة الدعم في المناطق النائية، حيث يعتبر من أبرز إنجازات التحول الرقمي في العدالة المكانية.

على مستوى محافظة دمياط:

شهدت دمياط ارتفاعاً في عدد بطاقات التموين من نحو 0.19 مليون بطاقة لنحو 0.40 مليون بطاقة خلال نفس الفترة، مع زيادة عدد المستفيدين من 0.57 مليون فرد لنحو 1.03 مليون فرد. ورغم الانخفاض النسبي في المتوسط من 3 إلى 2.58 فرداً/بطاقة، إلا أن ذلك يُعد مؤشراً إيجابياً على كفاءة استهداف المستحقين فعلياً. وتشير النتائج إلى أن التحول الرقمي في منظومة الدعم الغذائي كان له أثر واضح من خلال: (1) رفع كفاءة إدارة البيانات وتقليل معدلات الخطأ في التوزيع. (2) تعزيز العدالة المكانية والاجتماعية في وصول الدعم إلى الفئات المستحقة. (3) ضبط حجم الإنفاق العام وتقليل التفاوت في مستويات الدعم بين المناطق. (4) ساهمت البنية الرقمية الجديدة في بناء قاعدة بيانات دقيقة للمستفيدين، وربطها بشبكات الصرف الإلكترونية، مما أتاح رقابة فورية على الأداء وضمان العدالة والشفافية في التوزيع.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن منظومة التحول الرقمي لم تقتصر على الجوانب الإدارية أو التقنية فحسب، بل امتدت آثارها لجوانب التشغيل داخل منظومة الدعم الغذائي. ومن هنا تأتي أهمية تحليل الخدمات اللوجستية بوصفها المكون التنفيذي الذي يعكس فاعلية التحول الرقمي على أرض الواقع. لذا، يتناول المحور التالي تحليل ممارسات الخدمات اللوجستية بمنظومة الدعم الغذائي في محافظة دمياط، وقياس أثرها في كفاءة المنظومة ورضا المواطنين.

دور بعض الخدمات اللوجستية على كفاءة أداء منظومة الدعم الغذائي

في ضوء ما تم في الجزء الأول من نتائج تتعلق بالممارسات العامة لمنظومة الدعم الغذائي، يأتي هذا المحور ليرز جانباً بالغ الأهمية يتمثل في الخدمات اللوجستية، بوصفها الركيزة التشغيلية التي تعتمد عليها كفاءة المنظومة في تحقيق أهدافها، حيث يهدف هذا الجزء لتحليل وتفسير أثر الخدمات اللوجستية في منظومة الدعم الغذائي بمحافظه دمياط من خلال التكامل بين التحليل الوصفي والانحداري والعامل، للوصول لتصور شامل لطبيعة الممارسات اللوجستية ومستوى انعكاسها على كفاءة الأداء ورضا المواطن عن الخدمة التموينية المقدمة.

أولاً: التحليل الوصفي لمدى الالتزام بتطبيق الخدمات اللوجستية في منظومة الدعم الغذائي من وجهة نظر المواطنين

تُظهر نتائج البيانات الواردة في جدول (3)، المتضمن (20) فقرة، الأهمية البالغة لممارسات التغليف والتخزين والتوزيع والمتابعة في تعزيز كفاءة منظومة الدعم الغذائي وتحقيق رضا المستفيدين. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (1.93 - 2.44)، بينما تراوحت الأوزان النسبية بين (776 - 978)، وهو ما يعكس مستوى تطبيق يتراوح بين "محاييد" و"مطبقة" وفقاً لمستويات الأداء الميداني.

منظومة الدعم، بما يعكس أهمية التطوير المستمر للممارسات اللوجستية كمسار استراتيجي لتعزيز كفاءة التشغيل وضمان جودة الخدمة التموينية.

في توقيتها المناسب، تمثل الركائز الأكثر إسهامًا في تعزيز كفاءة منظومة الدعم الغذائي ورفع رضا المستفيدين عنها. ورغم أن بعض قيم التأثير النسبي تبدو محدودة، فإن دلالتها الإحصائية العالية تُبرز الأثر التراكمي لهذه المتغيرات في تحسين

جدول (3): مدى الالتزام بتطبيق الخدمات اللوجستية في منظومة الدعم الغذائي من وجهة نظر المواطنين

*معنوي عند مستوى 0.05 **معنوي عند مستوى 0.01

م	الخدمات اللوجستية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الأهمية	مدى الالتزام
1X	التغليف والتخزين الجيد للسلع التموينية يسهم في تعزيز شعور المواطن بوجود رقابة فعالة على جودة السلع.	1.98	.789	793	13	محايد
2X	السلع التموينية توزع في حالة جيدة دون تلف أو نقص.	2.44	.772	974	3	مطبقة
3X	ضعف جودة التغليف يحمل المواطن تبعات تلف أو فاقد السلع.	2.41	.763	962	8	مطبقة
4X	تطوير أنظمة التعبئة والتخزين والرقابة المستمرة على الجودة يسهم في رفع كفاءة منظومة الدعم الغذائي وتحقق رضا المواطن.	2.42	.742	970	6	مطبقة
5X	الإعلام مسبقاً بأي تأخير أو تعديل في مواعيد صرف السلع التموينية أو أنواعها.	2.43	.749	974	3	مطبقة
6X	الخدمات التموينية تقدم للمواطن دون تفرقة في أولوية أو جودة الصرف.	2.01	.765	804	11	محايد
7X	السلع التموينية تتوافر أثناء فترة الصرف الشهري.	2.00	.747	801	12	محايد
8X	الجهات التموينية تسعى للحد من الأعطال التقنية لضمان جودة الخدمة.	2.03	.758	814	9	محايد
9X	توزيع السلع التموينية يتم بانتظام خلال المواسم وفترات الأزدحام.	2.42	.765	971	5	مطبقة
1X 0	البال التمويني يحرص على تقديم الخدمة في الوقت المحدد وتقليل مدة الانتظار.	2.43	.759	975	2	مطبقة
1X 1	الخدمة التموينية تتوافر بجودة مناسبة في الوقت الملائم للمستهلك.	2.43	.743	974	3	مطبقة
1X 2	السلعة التالفة أو غير مطابقة، يمكن استبدالها بسهولة.	2.44	.763	978	1	مطبقة
1X 3	الرضا عن منظومة توزيع التموين الحالية مقارنة بما كان قبل.	2.43	.743	974	3	مطبقة
1X 4	السلع التموينية تُخزن في أماكن مناسبة تراعي معايير السلامة.	2.42	.735	972	4	مطبقة
1X 5	جودة السلع التموينية تتقارب مع جودة السلع المتوافرة بالأسواق.	2.40	.757	966	7	مطبقة
1X 6	السلع التموينية تتوفر بعضها بمستوى جودة أكبر لتناسب مختلف الفئات.	2.43	.756	975	2	مطبقة
1X 7	السلع التموينية تقدم بمستوى جودة دون تمييز لجميع المواطنين.	2.43	.746	974	3	مطبقة
1X 8	العلامة التجارية للسلع التموينية واضحة وتمثل السوق الحر.	2.01	.677	807	10	محايد
1X 9	المتابعة الدورية للتأكد من جودة السلع التموينية وسلامتها	1.93	.756	776	14	محايد
2X 0	البال التمويني يجنب مزيد من المستفيدين من خلال تحسين الخدمة المقدمة.	2.42	.742	970	6	مطبقة
معامل الفا كورنباخ		.790				
معامل الارتباط سبيرمان		.153**				
معامل جثمان		.151**				
قيمة F		34.986**				

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Minitab¹⁸ لبيانات الدراسة الميدانية عام 2025م.

جدول (4): التقدير القياسي لأثر تطبيق الخدمات اللوجستية على كفاءة منظومة الدعم الغذائي بعينة الدراسة

م	متغيرات الخدمات اللوجستية	الأثر النسبي		VIF	R^2	F
		قيمة B	قيمة (t)			
	ثابت المعادلة	3.163	666.6**	—	0.98	1257.88
1X	التغليف والتخزين الجيد للسلع التموينية يسهم في تعزيز شعور المواطن بوجود رقابة فعالة على جودة السلع.	.042	17.75**	1.16		
2X	السلع التموينية توزع في حالة جيدة دون تلف أو نقص.	.040	9.44**	3.26		
3X	ضعف جودة التغليف بحمل المواطن تبعات تلف أو فاقد السلع.	.042	9.87**	3.18		
4X	تطوير أنظمة التعبئة والتخزين والرقابة المستمرة على الجودة يسهم في رفع كفاءة منظومة الدعم الغذائي وتحقق رضا المواطن.	.048	9.62**	4.03		
5X	الإعلام مسبقاً بأي تأخير أو تعديل في مواعيد صرف السلع التموينية أو أنواعها.	.048	11.25**	3.06		
6X	الخدمات التموينية تقدم للمواطن دون تفرقة في أولوية أو جودة الصرف.	.037	8.72**	3.47		
7X	السلع التموينية تتوافر أثناء فترة الصرف الشهري.	.040	9.23**	3.56		
8X	الجهات التموينية تسعى للحد من الأعطال التقنية لضمان جودة الخدمة.	.041	9.4**	3.49		
9X	توزيع السلع التموينية يتم بانتظام خلال المواسم وفترات الأزدحام.	.042	9.74**	3.22		
10X	البدال التمويني يحرص على تقديم الخدمة في الوقت المحدد وتقليل مدة الانتظار.	.042	9.55**	3.38		
11X	الخدمة التموينية تتوافر بجودة مناسبة في الوقت الملائم للمستهلك.	.049	11.61**	2.85		
12X	السلعة التالفة أو غير مطابقة، يمكن استبدالها بسهولة.	.039	8.58**	3.53		
13X	الرضا عن منظومة توزيع التموين الحالية مقارنة بما كان قبل.	.038	8.23**	3.51		
14X	السلع التموينية تُخزن في أماكن مناسبة تراعي معايير السلامة.	.038	11.8**	3.67		
15X	جودة السلع التموينية تتقارب مع جودة السلع المتوافرة بالأسواق.	.057	9.73**	3.92		
16X	السلع التموينية تتوافر بعضها بمستوى جودة أكبر لتتناسب مختلف الفئات.	.047	9.09**	3.83		
17X	السلع التموينية تقدم بمستوى جودة دون تمييز لجميع المواطنين.	.043	7.76**	4.07		
18X	العلامة التجارية للسلع التموينية واضحة وتمثل السوق الحر.	.080	10.9**	2.01		
19X	المتابعة الدورية للتأكد من جودة السلع التموينية وسلامتها.	.037	11.3**	2.05		
20X	البدال التمويني يجذب مزيد من المستفيدين من خلال تحسين الخدمة المقدمة.	.038	9.69**	1.50		

*معنوي عند مستوى 0.05 **معنوي عند مستوى 0.01

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Minitab¹⁸ لبيانات الدراسة الميدانية عام 2025م. **ثالثاً: التحليل العملي لممارسات أداء الخدمات اللوجستية في منظومة الدعم الغذائي**

التحليل العملي أداة إحصائية تستخدم لفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتفسير معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية بين مختلف فقرات المحور الداخلة في التحليل وصولاً لعوامل مشتركة تصف العلاقة بين الفقرات وتفسيرها، مع استكشاف العلاقات الداخلية بين الفقرات لإمكانية جمعها في ثلاث عوامل، وتم إجراء التحليل العملي على 20 فقرة يفترض وجود تأثيراً مباشراً أو غير مباشر لها لاستخلاص الأبعاد الكامنة التي تفسر تباين ممارسات الخدمات اللوجستية بمحاظ دمياط على كفاءة أداء منظومة الدعم الغذائي، حيث يتضح من بيانات جدول (5) ما يلي (0.859) وهي قيمة مرتفعة تدل على ملائمة حجم العينة للتحليل العملي. كما جاءت نتيجة اختبار بارلتيت دالة إحصائياً ($\chi^2 = 6078.667$)، عند مستوى معنوية أقل من 0.01)، مما يعكس ارتباطات قوية بين الفقرات تسمح باستخلاص عوامل ذات معنى إحصائي وتفسيرية.

وأظهر التحليل إمكانية تجميع الفقرات في خمسة عوامل رئيسية بعد التدوير بطريقة الفارماكس، والتي فسرت مجتمعة ما نسبته (79.388%) من إجمالي التباين في ممارسات الخدمات اللوجستية، وهو ما يشير إلى قوة التفسير الإحصائي وملاءمة النموذج التحليلي. وقد جاء العامل الأول: جودة السلع ورضا المواطن في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، مفسراً ما نسبته (27.549%) من إجمالي التباين، متضمناً فقرات مرتبطة بجودة السلع والرضا عن الخدمة التموينية مثل تقارب جودة السلع التموينية مع السلع المتاحة بالأسواق، وتقديم الخدمة بجودة مناسبة دون تمييز، وسهولة استبدال السلع غير المطابقة، وملاءمة أماكن التخزين لمعايير السلامة، وهو ما يعكس الدور المحوري للجودة في تحقيق رضا المستفيدين ورفع كفاءة المنظومة التموينية.

العامل الثاني: إدارة الوقت حيث يفسر ما نسبته (19.874%) من إجمالي التباين، واشتمل على ممارسات ترتبط بكفاءة التنظيم والانضباط التشغيلي مثل تطوير أنظمة التعبئة والرقابة المستمرة،

وبناء على ما تقدم توصي الدراسة لصانعي القرار بما يلي:

1. العمل على تعزيز جودة الخدمات التموينية من خلال تحسين معايير العرض والتخزين، ووضوح العلامة التجارية، وتبسيط

جدول (5): مصفوفة العوامل لممارسات الخدمات اللوجستية في منظومة الدعم الغذائي بطريقة المكونات الرئيسية بعد التدوير (فاريماكس).
وبناء علي ما تقدم توصي الدراسة لصانعي القرار بما يلي:

6. رفع كفاءة إدارة الوقت لآليات العمل، وتحسين سرعة تقديم الخدمات خاصة الرقمية، وتعزيز جاهزية الأنظمة التقنية للحد من الأعطال، وتفعيل الرقابة على التوزيع لضمان الانسيابية وتقليل فترات الانتظار.

م	الخدمات اللوجستية	العامل الأول		العامل الثاني		العامل الثالث		العامل الرابع		العامل الخامس	
		التشيع	التباين	التشيع	التباين	التشيع	التباين	التشيع	التباين	التشيع	التباين
X15	جودة السلع التموينية تتقارب مع جودة السلع المتوافرة بالأسواق.	0.901	0.812								
X17	السلع التموينية تقدم بمستوى جودة دون تمييز لجميع المواطنين.	0.897	0.805								
X16	السلع التموينية تتوفر بعضها بمستوي جودة أكبر لتتناسب مختلف الفئات.	0.896	0.803								
X12	السلعة التالفة أو غير مطابقة، يمكن استبدالها بسهولة	0.889	0.790								
X13	الرضا عن منظومة توزيع التموين الحالية مقارنة بما كان قبل.	0.883	0.780								
X14	السلع التموينية تُخزن في أماكن مناسبة تراعي معايير السلامة.	0.879	0.773								
X11	الخدمة التموينية تتوافر بجودة مناسبة في الوقت الملائم للمستهلك.	0.859	0.738								
X4	تطوير أنظمة التعبئة والتخزين والرقابة المستمرة على الجودة يسهم في رفع كفاءة منظومة الدعم الغذائي وتحقق رضا المواطن.			0.915	0.837						
X5	الإعلام مسبقاً بأي تأخير أو تعديل في مواعيد صرف السلع التموينية أو أنواعها.			0.897	0.805						
X10	البدال التمويني يحرص على تقديم الخدمة في الوقت المحدد وتقليل مدة الانتظار.			0.892	0.796						
X9	توزيع السلع التموينية يتم بانتظام خلال المواسم وفترات الأزدحام.			0.892	0.796						
X20	البدال التمويني يجذب مزيد من المستفيدين من خلال تحسين الخدمة المقدمة.			0.847	0.717						
X7	السلع التموينية تتوافر أثناء فترة الصرف الشهري.					0.916	0.839				
X8	الجهات التموينية تسعى للحد من الأعطال التقنية لضمان جودة الخدمة.					0.907	0.823				
X6	الخدمات التموينية تقدم للمواطن دون تفرقة في أولوية أو جودة الصرف.					0.902	0.814				
X1	التغليف والتخزين الجيد للسلع التموينية يسهم في تعزيز شعور المواطن بوجود رقابة فعالة على جودة السلع.					0.564	0.318				
X3	ضعف جودة التغليف يحمل المواطن تبعات تلف أو فاقد السلع.							0.952	0.906		
X2	السلع التموينية توزع في حالة جيدة دون تلف أو نقص.							0.947	0.897		
X18	العلامة التجارية للسلع التموينية واضحة وتمثل السوق الحر.									0.929	0.863
X19	المتابعة الدورية للتأكد من جودة السلع التموينية وسلامتها									0.929	0.863
KMO		.859									
اختبار بارلتيت		** 6078.667									
الجذر الكامن		5.510		3.975		2.815		1.826		1.752	
نسبة التباين		27.549 %		19.874 %		14.073 %		9.131 %		8.761 %	
نسبة التباين التراكمية		27.549 %		47.423 %		61.496 %		70.627 %		79.388 %	

*معنوي عند مستوى 0.05 ** معنوي عند مستوى 0.01

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS لبيانات الدراسة الميدانية عام 2025.

- إجراءات استبدال السلع غير المطابقة، بما يدعم رضا المواطنين واستدامة جودة الخدمات.
 - رفع كفاءة إدارة الوقت لآليات العمل، وتحسين سرعة تقديم الخدمات خاصة الرقمية، وتعزيز جاهزية الأنظمة التقنية للحد من الأعطال، وتفعيل الرقابة على التوزيع لضمان الانسيابية وتقليل فترات الانتظار.
 - زيادة مستوى تعزيز الرقابة على عمليات التعبئة والتخزين والنقل وفقاً للمعايير المعتمدة، لضمان جودة وسلامة السلع التموينية، وتحسين كفاءة الإمداد.
 - العمل علي اعتماد مؤشرات أداء دورية لقياس جودة الخدمة تشمل رضا المواطنين، سرعة الخدمة، انتظام التوزيع، توافر السلع، والالتزام بالمعايير الفنية، بما يدعم استدامة التحسين والتشغيل الفعال
 - العمل علي تعزيز جودة الخدمات التموينية من خلال تحسين معايير العرض والتخزين، ووضوح العلامة التجارية، وتبسيط إجراءات استبدال السلع غير المطابقة، بما يدعم رضا المواطنين واستدامة جودة الخدمات.
 - زيادة مستوى تعزيز الرقابة على عمليات التعبئة والتخزين والنقل وفقاً للمعايير المعتمدة، لضمان جودة وسلامة السلع التموينية، وتحسين كفاءة الإمداد.
 - العمل علي اعتماد مؤشرات أداء دورية لقياس جودة الخدمة تشمل رضا المواطنين، سرعة الخدمة، انتظام التوزيع، توافر السلع، والالتزام بالمعايير الفنية، بما يدعم استدامة التحسين والتشغيل الفعال
- المراجع**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2024). النشرة السنوية لإحصاءات التجارة والزراعة في مصر. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- السيد محمد عطا الله، علاء فكري هلال، أحمد محمد الشافعي (2023). الممارسات الاقتصادية لقطاع التصنيع الغذائي ودورها في تعزيز القدرة التنافسية— مجلة الوادي الجديد للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الوادي الجديد، مجلد (3)، عدد (10)، 2023.
- الصاوي، علي. (2020). إدارة الخدمات اللوجستية ودورها في تحسين كفاءة سلاسل الإمداد الغذائية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

- <https://statisticsbyjim.com/basics/cronbachs-alpha>
- NIST. (2023).** National Institute of Standards and Technology. Bartlett's Test: <https://www.itl.nist.gov/div898/handbook/eda/section3/eda357.htm>
- Porter, M. E. (1990).** New global strategies for competitive advantage. Planning Review, 14-4, (3)18
- Stephanie Glen. (2023).** Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) Test for Sampling Adequacy. StatisticsHowTo: <https://www.statisticshowto.com/kaiser-meyer-olkin>
- Sudarat Pimonratanakan. (2022).** The Causal Factors That Influence the Organization Performance of The Agricultural Machinery Industry. AgBioForum, 24(1), 72-82.
- World Bank. (2024).** Poverty and Equity Brief: Arab Republic of Egypt. Washington, D.C.: World Bank Group. Retrieved from <https://povertydata.worldbank.org>
- World Bank. (2022).** Egypt Food Security and Supply Chain Enhancement Report. Washington, DC.
- World Food Programme (WFP). (2023).** Egypt Country Strategic Plan Annual Country Report 2022. Rome: United Nations World Food Programme. Retrieved from <https://www.wfp.org>
- بلبخاري سامي (2009).** استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق دراسة تطبيقية على بعض البحوث، رسالة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية 2009م.
- عبد الحميد محمد العباسي (2011).** التحليل العاملي، تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، جامعة القاهرة.
- عبد الحميد، محمد، & بدوي، أحمد. (2021).** أثر تطوير المنظومة اللوجستية على الأمن الغذائي المصري. مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، 15(3)، 112-140.
- عبد الرحمن، محمد. (2022).** الخدمات اللوجستية ودورها في تحسين كفاءة سلاسل الإمداد الغذائية في مصر. مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، 18(2)، 45-72.
- عبد القادر محمد عبد القادر (2005).** الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق - الدار الجامعية - الإسكندرية.
- مجلس الوزراء: مركز الدعم واتخاذ القرار، بيانات غير منشورة.
- محمد النحوي (2013).** أهمية التكامل بين إدارة الجودة الشاملة وتقنيات إدارة التكلفة في تحسين الأداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- مصطفى حسين باهي، محمود عبد الفتاح غنان، حسني محمد عز الدين (2002).** التحليل العاملي بين النظرية والتطبيق، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.
- موقع منظمة التجارة العالمية - www.comtrade.un.org -**
- وزارة التموين والتجارة الداخلية. (2024).** البيان السنوي لمنظومة الدعم التمويني ودعم الخبز في مصر. القاهرة: قطاع الشؤون الاقتصادية - وزارة التموين والتجارة الداخلية.
- وزارة التموين والتجارة الداخلية. (2023).** التقرير السنوي لتطوير منظومة الدعم والخبز في مصر. القاهرة.
- وزارة التموين والتجارة الداخلية. (2023).** تقرير منظومة الدعم والتموين في مصر 2023. القاهرة: وزارة التموين.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (2024).** تقرير الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في مصر. القاهرة: مركز المعلومات الزراعية. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (2005). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق - الدار الجامعية - الإسكندرية.
- وزارة المالية. (2023).** البيان المالي لموازنة الدولة 2023/2022. القاهرة: وزارة المالية.
- وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة، القاهرة، أعداد متفرقة (2024).**
- Chong, V. K., & Rundus, M. J. (2004).** Total quality management, market competition and organizational performance. The British accounting review. 172-155, (2)36 ,
- DATAtab. (2023).** DATAtab Team. DATAtab: Online Statistics Calculator: <https://datatab.net/tutorial/cronbachs-alpha>
- FAO. (2021).** Strengthening Food Logistics for Social Protection Programs in MENA Region. Rome.
- Firdaus Abdullah, Abg Zainoren Abg Abdurahman, & Jamil Hamali. (2011).** Managing Customer Preference for the Foodservice Industry. International Journal of Innovation, Management and Technology, 2(6), 525-534.
- Jim Frost. (2023).** Statistics By Jim. Cronbach's Alpha: Definition, Calculations & Example:

The Role of Applying Some Logistical Services on The Efficiency of The Food Subsidy System in Egypt

El-Sayed M. Atallah, Alaa F. Helal, Tarek H. Shata

Department of Agricultural Economics and Social Sciences, Faculty of Agriculture, Damietta University, Egypt

Corresponding author E-mail*: tarekshata@du.edu.eg

ABSTRACT

The Egyptian food subsidy system is one of the key pillars of policies aimed at ensuring food security for low-income groups, yet it still faces challenges related to low logistical efficiency in storage, packaging, and distribution. This research aims to measure the role of applying logistics services in enhancing the performance efficiency of the subsidy system. The study relied on Reliability Analysis using Cronbach's Alpha to assess internal consistency, in addition to the Split-half reliability method, Pearson Correlation, Spearman-Brown, and Guttman coefficients, as well as the Likert-scale, Multiple Regression, the Variance Inflation Factor (VIF) to test multicollinearity, and Factor Analysis to interpret correlation coefficients. The analysis was based on primary field data collected from a simple random sample, along with secondary data. The main findings indicated that: (1) The average food subsidy reached approximately EGP 15.21 billion during the period (2003/02–2013/12), representing 24.11% of total subsidies, with a coefficient of variation of 55.84%. This increased to about EGP 70.19 billion after the implementation of digital transformation during the period (2014/13–2024/23), representing 22.9% of total subsidies and a coefficient of variation of 42.50%, reflecting stability in the spending structure and the effectiveness of digital transformation in managing the subsidy system. (2) The digital transformation of the food subsidy system contributed to enhancing data management efficiency and strengthening spatial and social equity in access to subsidies. Results of the multiple regression analysis showed statistical significance and high explanatory power, where the adjusted coefficient of determination was ($R^2 = 0.98$), indicating that logistics services explained 98% of the variation in the efficiency of the food subsidy system. All independent variables had statistically significant positive effects, with the most influential being product brand clarity, product quality and similarity to market standards, development of packaging and storage systems, and improvement in service quality. Additionally, the factor analysis indicated that 79.38% of the variance in logistical practices could be explained through five key factors: Product quality and citizen satisfaction, time management, digital transformation and distribution equity, efficiency of marketing-related services, and quality and safety of food products. These factors reflect the importance of integrating operational quality, equitable distribution, administrative organization, and continuous monitoring to enhance the efficiency and sustainability of the food subsidy system.

Keywords: ARDL Model, climate change, wheat gap, wheat self-sufficiency rates.